

وهي العمل على التوفيق بين الطرف الآخر والطرف الذي وقع في الغلط، فان من حق من ابرم عقد معيناً أن يبطله، وهنا يتحلل الطرف الذي وقع في الغلط من تعاقده او التزامه، وهناك حالة اخرى أن يظل التعاقد سارياً تطبيقاً لفكرة استقرار التعامل. فاذا كان الطرف الآخر يعلم بالغلط فهنا يجوز البطلان، اما اذا كان الطرف الآخر حسن النية ولا يعلم بالغلط فانه لا يؤدي الى بطلان العقد.